

الكلمة ، لكنه في التحقيق هو الواضع ، لأنه الذي حوّل الأصل الواحد إلى الأمثلة .

وإنما قلنا إنه حوّل الأصل الواحد إلى أمثلة ، أي اشتقّ الأمثلة منه ، ولم يجعل كلاً من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها . لأنّ هذا أدخل في المناسبة ، وأقرب إلى الضبط .

واختار الأصل الواحد على المصدر ليصحّ على المذهبين ، فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل ، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل .

والعمدة في استدلالهم أنّ المصدر يُعلّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل ، يدور معه في الإعلال وجوداً في : يَعدُّ عِدَّةً ، وَعَدَمًا في وَجَلٌ يَوجَلُ وَجَلًا ، وَمَذَارِيَّتُهُ تَدَلُّ على أصلته .

والجواب بأنه لا يُلزَمُ من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق كما أن نحو : أَعِدُّ وَنَعِدُّ وَتَعِدُّ فرع يُعدُّ في الإعلال مع أنه ليس بمشتقّ منه ، وتأخيرُ الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كَوْنُ إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل فتأمل .

واعلم أنّ مرادنا بالمصدر المصدر المجرد ، لأنّ المَزِيدَ فيه مشتقّ منه لموافقته إياه في حروفه ومعناه .

فإن قلت : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوها .

قلت : مرجع الجميع إلى المصدر والكلّ مشتقّ منه ، إما بواسطة أو بلا واسطة .

ويجوز أن يقال : اختار الأصل الواحد على المصدر^(١) ليكون

(١) « على المصدر » سقط من ط .